تشمل إعداد مشاريع جديدة وإعادة هيكلة وإصدار قوانين من أبرزها إنشاء الهيئة الوطنية الصحية

«الأنباء» تنفرد بنشر الخطة الإنمائية متوسطة الأجل لوزارة الصحة وتشمل 23 متطلباً تشريعياً و مؤسسياً

عبدالكريم العبدالله

في الوقت الذي طلبت فيه الامانه العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية اعداد الخطة الانمائية متوسطة الاجل للسنوات (2015 ـ 2016 / 2019 ـ 2020) انتهت وزارة الصحة من اعداد المتطلبات التشريعية والمؤسسية الخاصة بهذه الخطة تمهيدا لرفعها الى الامانة العامة للتخطيط والتنمية قريبا لاعتمادها في أقرب وقت.

وكانت الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية قد خاطبت جميع الجهات والمؤسسات الحكومية تطلب منها اعداد الخطة الانمائية متوسطة الاجل للسنوات (2015 ـ 2016 / 2019 ـ 2020)، ورفعها له لاعتمادها.

وزارة الصحة بدورها من ضمن الجهات الحكومية انتهت مؤخرا من اعداد المتطلبات التشريعية والمؤسسية المطلوب ادراجها في الخطة الانمائية متوسطة الاجل للسنوات (2015 ـ 2016 / 2019 ـ 2020)، حيث تستعد لرفعها قريبا الى الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية لاعتمادها.

وتشمل خطة وزارة الصحة متوسطة الاجل للسنوات (2015 ـ 2016 / 2019 ـ 2020) التي قامت بإعدادها، وتنفرد «الأنباء» بنشرها 23 متطلبا موزعة على 17 متطلبا تشريعيا، و6 متطلبات مؤسسية، بحيث تضم اعداد مشاريع جديدة وإعادة هيكلة وإصدار قوانين، وغيرها من الامور التي تسعى وزارة الصحة من خلالها الى رفع مستوى الخدمة الصحية في البلاد.

د.علي العبيدي

الهيئة الصحية

وجاء في الخطة الانمائية متوسطة الاجل لـ «وزارة الصحة» للسنوات (2015 ـ 2016 / 2019 ـ 2020)، والتي تنفرد «الأنباء» بنشرها أن المتطلبات التشريعية تشمل 17 متطلبا، مقترح بقانون بإنشاء الهيئة الوطنية الصحية والمعنية بمنظومة التأمين الصحي، ومقترح بقانون الصحة النفسية، وتحديث قانون مكافحة التدخين بهدف الحد من تلك الظاهرة السلبية التي تؤثر سلبا على الصحة العامة، هذا بالإضافة الى اصدار تشريع بقانون يحمي المبلغين عن الاخطاء الطبية لضمان سلامة المرضى، واعداد مشروع قانون حماية الطفل، وحقوق المرضى، علاوة على اعداد مشروع قانون الزام توفير الرعاية الصحية للقوى العاملة بمحيط العمل.

الفحص قبل الزواج

وتضمنت المتطلبات التشريعية ايضا اعداد مشروع قانون الزامية تسجيل اصابات وأمراض العمل، وتعديل قانون الفحص الطبي للراغبين في الزواج رقم 31 لسنة 2008، وتعديل قانون المؤثرات العقلية رقم 48 لسنة 1987، وقانون مكافحة المخدرات رقم 74 لسنة 1983، فضلا عن تعديل قانون استخدام الاشعة المؤينة رقم 131 لسنة 1977، وتعديل قانون انشاء المؤسسات العلاجية رقم 49 لسنة 1960، وتعديل قانون تنظيم مهنة الصيدلة، وتداول الادوية رقم 28 لسنة 1996.

القطاع الخاص

كما شملت المتطلبات التشريعية في الخطة الانمائية متوسطة الاجل لـ «وزارة الصحة» للسنوات (2015 ـ 2016 / 2019 ـ 2020)، والتي تنفرد «الأنباء» بنشرها تعديل قانون الوقاية من مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب رقم 62 لسنة 1992، وإصدار القوانين الجديدة المتعلقة بالقطاع الخاص، وإصدار القرارات والتعديل عليها الخاصة والمنظمة لعمل القطاع الخاص.

أما فيما يخص المتطلبات المؤسسية، والتي تضم 6 متطلبات، فهي تشمل اعادة هيكلة وزارة الصحة في ضوء انشاء الهيئة الوطنية للصحة، وتحديث الهيكل التنظيمي لادارة الجودة والاعتراف متضمنا انشاء قسم للسلامة، وتحديث بعض الهياكل التنظيمية لتحسين الاداء الاداري لطب الاسنان، وإعادة هيكلة ادارة خدمات نقل الدم والصحة المهنية، وتعديل الهيكل التنظيمي لإدارة الصحة المدرسية.

تعديل قوانين الفحص قبل الزواج والمؤثرات العقلية ومكافحة المخدرات وتنظيم مهنة الصيدلة من المتطلبات التشريعية في الخطة متوسطة الأجل

إعادة هيكلة وزارة الصحة وتحديث الهياكل التنظيمية لإداراتها من أهم المتطلبات المؤسسية

المتطلبات التشريعية

1ـ قانون انشاء الهيئة الوطنية الصحية.
2ـ اقتراح بقانون الصحة النفسية.
3ـ تحديث قانون مكافحة التدخين.
4ـ قانون لحماية المبلغين عن الاخطاء الطبية.
5ـ اعداد مشروع قانون حماية الطفل.
6ـ اعداد مشروع قانون حقوق المرضى.
7ـ اعداد مشروع قانون توفير الرعاية الصحية للقوى العاملة بمحيط العمل.
8ـ اعداد مشروع قانون الزامية تسجيل اصابات وامراض العمل.
9ـ تعديل قانون الفحص الطبي للراغبين في الزواج.
10ـ تعديل قانون المؤثرات العقلية.
11ـ تعديل قانون مكافحة المخدرات.
12ـ تعديل قانون استخدام الاشعة المؤينة.
13ـ تعديل قانون انشاء المؤسسات العلاجية.
14ـ تعديل قانون تنظيم مهنة الصيدلة.
15ـ تعديل قانون الوقاية من مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب.
16ـ اصدار القوانين الجديدة المتعلقة بالقطاع الخاص.
17ـ اصدار القرارات والتعديل عليها والخاصة والمنظمة لعمل القطاع الخاص.

المتطلبات المؤسسية

1ـ اعادة هيكلة وزارة الصحة.
2ـ تحديث الهيكل التنظيمي لادارة الجودة والاعتراف.
3ـ اعادة هيكلة ادارة خدمات نقل الدم.
4ـ اعادة هيكلة ادارة الصحة المهنية.
5ـ تعديل الهيكل التنظيمي لادارة الصحة المدرسية.
6ـ تحديث بعض الهياكل التنظيمية لتحسين الاداء الاداري لطب الاسنان.

«الصحة» تضع آلية لـ «الحفاظ» على الأجهزة والمعدات الطبية في المستشفيات والمراكز

عبدالكريم العبدالله

وضعت وزارة الصحة آلية للحفاظ على المعدات والأجهزة الطبية داخل المستشفيات والمراكز التخصصية والصحية، بالإضافة الى الوقوف على حالتها، ومعرفة إمكانية استمرارها في أداء الخدمة على الوجه الأكمل.

وشملت الآلية التي تنشرها «الأنباء» أنه في حالة إغلاق او نقل قسم او جناح داخل مستشفى او مركز فيجب مراعاة ضرورة إخطار أقسام وورش الأجهزة الطبية داخل هذا المستشفى او المركز، وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة لجرد الأجهزة والمواد الموجودة داخل كل منها، وتحديد إمكانية الاستفادة منها بتوجيهها للجهات المحتاجة إليها.

وتضمنت الآلية ايضا انه في حالة إخلاء طرف مسؤول عهدة المواد الطبية بأي من الأقسام او الأجنحة التابعة للمستشفى او المراكز او نقل هذه العهدة لمسؤول آخر فيجب مراعاة ضرورة إخطار أقسام وورش الأجهزة الطبية، وذلك للإشراف على تسلم وتسليم هذه العهدة الى المسؤول الجديد، كما شملت الآلية ايضا استخدام بند جديد في نموذج إخلاء الطرف عند انتهاء خدمة مسؤول العهدة يتضمن خلو طرفه من اي أجهزة او معدات او أدوات طبية أخرى.

وذكرت الآلية ايضا انه يجب الإيعاز الى مسؤول الأقسام والأجنحة بضرورة تسهيل أعمال لجان الجرد، وضرورة اعتماد كشوف الجرد التي يتم اعتمادها من قبل هذه اللجان، هذا بالإضافة الى الإيعاز لمسؤولي الأقسام والأجنحة بضرورة استخدام استمارات حركة الأجهزة والمعدات الطبية المعتمدة من إدارة الهندسة الطبية، وذلك عند تسلم او تحويل او استرجاع اي من هذه المواد، وضرورة تسجيل وتدوين الرمز الكودي لها.

وقد أكدت مصادر صحية مطلعة في تصريح لـ «الأنباء» أن هذه الآلية تأتي من خلال حرص وزارة الصحة على الحفاظ على الأجهزة والمعدات الطبية، وتحديثها، والاستعاضة عن التالف منها بأخرى جديدة، فضلا عن الوقوف على حالتها وإمكانية استمرارها في أداء الخدمة على الوجه الأكمل.

الحرس الوطني شارك في الملتقى العربي للإعلام الاجتماعي: تطويع التكنولوجيا في إثراء المنتسبين

العميد محمد الفرحان والرائد مشعل سعدالله في جناح الحرس الوطني بالملتقى

اكد مدير مديرية التوجيه المعنوي في الحرس الوطني العميد محمد الفرحان ضرورة مواكبة ثورة الاعلام الاجتماعي وتطويعها للاستفادة منها في الحرس الوطني بمختلف المجالات التدريبية والثقافية والاجتماعية.

وقال العميد الفرحان بمناسبة مشاركة الحرس الوطني في الملتقى العربي الثالث للاعلام الاجتماعي الذي اقيم تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، خلال الفترة من 7 ـ 8 مايو الجاري، ان الملتقى فرصة جيدة لمعرفة آفاق استخدام وسائل الاعلام الاجتماعي في التواصل مع المواطنين ونشر أنشطة الحرس الوطني والترويج لجهوده في خدمة المجتمع، ومساندة أجهزة الدولة.

وشدد على ان استشراف المستقبل ومواكبة الثورة التكنولوجية ضرورة حتمية، حيث باتت وسائل الإعلام الاجتماعي وسيلة فعالة في توسيع قاعدة الجماهير وبناء علاقات متميزة مع كافة شركاء المجتمع.

وعلى هامش الملتقى أقامت مديرية التوجيه المعنوي معرضا أبرزت فيه اهم انجازات الحرس الوطني، وتواصل فيه كل من الملازم اول بلال سلمان والملازم اول مشعل مجاهد، والملازم اول مسلم العبار مع الجمهور للاجابة عن الاستفسارات وتوزيع الكتيبات والبروشورات التي تسلط الضوء على مسيرة الحرس الوطني في حفظ امن الوطن واستقراره.

وفد الحرس الوطني في المعرض المصاحب للملتقى

جانب من مشاركة الحرس الوطني

«الصحة المدرسية»: محاضرة توعوية للوقاية من «كورونا»

حنان عبدالمعبود

نظمت ادارة الصحة المدرسية بوزارة الصحة محاضره عن« فيروس الكورونا الجديد» وذلك ضمن الخطة الاحترازية لوزارة الصحة لمكافحة الفيروس وحسب توجيهات وزير الصحة ووكيل الوزارة د.خالد السهلاوي.حضرت اللقاء مديرة ادارة الصحة المدرسية د.افتكار العدواني الى جانب 280 ممرضا وممرضة (جميع الهيئة التمريضية العاملة في العيادات المدرسية في جميع المدارس الحكومية المتوسطة والثانوية بنين وبنات) والهيئة التمريضية العاملة في مراكز الصحة المدرسية الى جانب اطباء الصحة المدرسية ورؤساء شعب الصحة المدرسية.

وتركز اللقاء حول تعريف الحضور عن فيروس الكورونا الجديد وكيفية الوقاية منه والتعرف المبكر على اعراض الاصابه وسرعة تحويلها للمستشفيات ونشر الوعي حول الوقاية من هذا الفيروس بين طلبة المدارس وجميع العاملين في المجتمع المدرسي، ايضا الاطلاع على آخر مستجدات انتشار الفيروس من مواقع مصادر علمية موثوق بها مثل منظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة الكويتية، واخيرا تفنيد جميع الشائعات والخرافات حول هذا الفيروس. وقد ألقى د. عبدالرحمن لطفي استشاري صحة عامة ومقرر لجنة التوعية عن فيروس كورونا محاضرة شاملة غطت جميع الجوانب المتعلقة بهذا الفيروس واجاب عن جميع اسئلة الحضور باستفاضة، منبها الى ضرورة اخذ الحيطة والحذر من هذا الفيروس احترازا ووقاية منه، مؤكدا ان الكويت خالية تماما حتى الآن من اي اصابة بسببه.

د.افتكار العدواني

د. عبدالرحمن لطفي

جانب من الحضور (محمد هاشم)

وكانت منظمة الصحة العالمية قد أعلنت سابقا أن الفيروس الغامض الجديد ينتمي إلى عائلة الكورونا التي ينتمي إليها فيروس «سارس»، إلا أن الفرق يكمن في أن فيروس السارس، عدا كونه يصيب الجهاز التنفسي، فإنه قد يتسبب في التهاب في المعدة والأمعاء، أما الفيروس الجديد فيختلف عن السارس في أنه يسبب التهابا حادا في الجهاز التنفسي، ويؤدي بسرعة إلى الفشل الكلوي.

وقالت د.افتكار العدواني مديرة ادارة الصحة المدرسية بالوزارة ان ادارتها تهتم اهتماما كبيرا بهذا الامر، وقد اعتمدت خطة جار الان تنفيذها بدرجة كفاءة عالية، حيث تم تكليف جميع اطباء الصحة المدرسية بزيارة جميع مدارس الكويت في كل محافظاتها لالقاء محاضرات توعوية للطلاب والطالبات في جميع المراحل التعليمية للتعريف بهذا الفيروس واخذ الحيطة منه، وقد كان لهذا الامر ردود فعل طيبة عند مسؤولي المدارس الذين استشعروا اهمية هذا الامر من خلال تجاوبهم الايجابي مع اطبائنا الذين قاموا بالزيارات والقاء المحاضرات.

«البيئة»: مفهوم «الكويت خضراء» ليس مقتصراً على الزراعة فقط

قال مدير العلاقات العامة والتوعية البيئية في الهيئة العامة للبيئة د. خالد العنزي ان الهيئة تنتهج سياسة جديدة للتعاون مع القضايا البيئية تستهدف تعزيز مشاركة موظفيها في جميع الفعاليات والمناسبات البيئية.

واوضح العنزي لـ «كونا» ان الهيئة شاركت في فعالية «كلنا للكويت» التي نظمتها الحملة التطوعية «الكويت واحة خضراء» تحت رعاية وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل بمشاركة جهات حكومية عدة.

واضاف ان «علينا ان نكون اكثر قرابة وصداقة مع بيئتنا» مبينا ان مفهوم الكويت خضراء ليس مقتصرا فقط على الزراعة انما يتعدى ذلك ليكون معناه الاشمل ابقاء الوطن نظيفا وسليما.

وذكر ان للهيئة دورا كبيرا وفعالا في ترسيخ المفاهيم البيئية وتعزيزها في نفوس المواطنين والمقيمين وذلك من خلال انشطتها وفعالياتها الهادفة الى حماية البيئة والمحافظة على مكوناتها الطبيعية والفطرية.

وقال ان للهيئة رسائل عدة تطلقها خلال هذه الفعاليات البيئية منها اهمية الحرص على الزراعة والشواطئ والتقليل من النمط الاستهلاكي في القاء النفايات ووضعها في اماكنها المحددة وعدم جرف الاشجار والنباتات سواء على الشواطئ او الصحراء لضمان ترابط التربة. وافاد العنزي بأن الهيئة تقوم بتشجير بعض المناطق في البلاد بطرق علمية صحيحة بالتعاون مع مؤسسات وجهات مختلفة منها محمية «اللياح» والمنطقة العازلة بين علي صباح السالم والمنطقة الصناعية هناك.

من جانبها قالت المسؤولة الاعلامية للحملة فاطمة العنزي ان الحملة انطلقت نوفمبر العام الماضي مع موسم التخييم وتستهدف تخضير الكويت والحفاظ على بيئتها مبينة انها عملت جاهدة لاقامة العديد من الحملات بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية. مضيفة ان الحملة تحث المواطنين على العمل الوطني بشتى انواعه «لنطبق به المواطنة الصالحة كما حثتنا عليه القيادة الرشيدة».

من جهته قال مدير ادارة التنفيذ والصيانة في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة والسمكية غانم السند ان حملة هيئة الزراعة «الاخضر اكبر» تهدف الى اظهار الدور الفعال للهيئة والانشطة المختلفة التي تؤديها وتوعيتها لافراد المجتمع وتنبيههم من الاخطاء التي يرتكبونها مثل هدر المال العام.